نقص التغذية حول العالم في سنة ٢٠١٠

انخفض عدد ناقصي التغذية ولكنه ما زال مرتفعاً بدرجة غير مقبولة

الرسالة الرئيسية

إن عدد الجياع ونسبتهم في العالم آخذان في الانخفاض مع انتعاش الاقتصاد العالمي وبقاء أسعار المواد الغذائية أدنى من مستويات الذروة التي بلغتها، ولكنّ معدل الجوع ما زال أعلى مما كان عليه قبل أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأزمة الاقتصادية، مما يزيد من صعوبة تحقيق الأهداف المتفق عليها بشأن الحدّ من الجوع.

تشير التقديرات إلى أنّ عدد ناقصي التغذية في العالم قد انخفض في سنة ٢٠١٠ مع انتعاش الاقتصاد العالمي (الشكل ١)، بعد أن كان قد زاد بشكل حاد خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية وللأزمة الاقتصادية العالمية. ولكنّ عدد ناقصي التغذية ما زال مرتفعاً بدرجة غير مقبولة، حيث أنه أعلى مما كان عليه قبل الأزمتين الأخيرتين، وأعلى مما كان عليه قبل ٤٠ سنة من الآن، وأعلى من المستوى الذي كان قائماً عندما اتُفق في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في سنة ١٩٩٦ على الهدف المتمثل في الحد من الجوع (أنظر الإطار ١).

واستناداً إلى أحدث البيانات المتوافرة، يقدّر العدد الكلي لناقصي التغذية في العالم بنحو ١ ٠٢٣ مليون شخص في سنة ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن ينخفض بنسبة ٩,٦ في المائة ليصل إلى ٩٢٥ مليوناً في سنة ٢٠١٠. وتسجل الدول النامية ٩٨ في المائة من عدد ناقصي التغذية في العالم مع انتشار نقص التغذية بنسبة ١٦ في المائة (الشكل ٢)- بعدما كان يبلغ ١٨ في المائة في سنة ٢٠٠٩، ولكنه ما زال أعلى بكثير من الغاية التي حددها الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.

ولقد كانت المحاصيل العالمية من الحبوب مرتفعة على مدى السنوات العدة الماضية – حتى عندما كان عدد ناقصي التغذية آخذاً في الارتفاع – ولكنّ التحسُّن العام في الأمن الغذائي في سنة ٢٠١٠ يعكس تحسُّن إمكانية الحصول على الغذاء من خلال الاستئناف المتوقع للنمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان النامية، المقترن ببقاء أسعار المواد الغذائية عند مستويات أدنى من مستويات الذروة التي كانت قد بلغتها في سنة ٢٠٠٨. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإنّ الإنتاج الاقتصادي العالمي سيزيد بنسبة قدرها ٤,٢ في المائة في سنة ٢٠١٠، أي أسرع مما كان متوقعاً سابقاً، بعدما بلغ الانكماش الاقتصادي نسبة ٠,٦ في المائة في سنة ٢٠٠٩[1]. وبوجه عام، ينمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات الصاعدة وفي البلدان النامية أسرع

الإطار ١

ما هو الأمن الغذائي وما هي أهداف الحد من الجوع؟

- **الأمن الغذائي** يتوفر عندما تتاح لجميع الناس، في جميع الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط. أما الأمن الغذائي للأسرة فهو تطبيق هذا المفهوم على مستوى الأسرة، حيث يكون الأفراد الذين يعيشون داخل الأسر هم محور الاهتمام.
- **انعدام الأمن الغذائي** يوجد عندما لا تتاح للناس الفرص المادية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للحصول على الغذاء على النحو المحدد أعلاه.
- **نقص التغذية** يوجد عندما يكون المتناول من السعرات الحرارية أقلّ من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية. وهذا الحد الأدنى هو مقدار الطاقة اللازمة لممارسة نشاط خفيف وللحفاظ على حد أدنى من الوزن المقبول بالنسبة إلى الطول الذي يبلغه الشخص. وهو يتباين حسب البلد ومن سنة إلى سنة تبعاً لتركيبة السكان الجنسانية والعمرية. وتُستخدم كلمة "الجوع" وعبارة "نقص التغذية" في مختلف أقسام هذا التقرير على أساس أنهما تعنيان الشيء نفسه.
- **هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية** هو تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف خلال الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١٥. أما الغاية ١ جيم التي حددها **الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية** فهي تخفيض نسبة مَنْ يعانون من الجوع إلى النصف بين سنتي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

الشكل ١

عدد ناقصي التغذية في العالم، من ١٩٦٩–١٩٧١ إلى ٢٠١٠

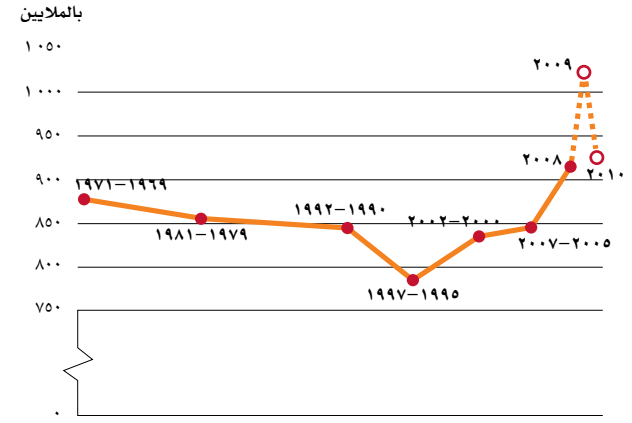

ملاحظة: تستند تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ إلى المعلومات الواردة من دائرة البحوث الاقتصادية في وزارة الزراعة في الولايات المتحدة، وترد التفاصيل الكاملة للمنهجية ضمن الملاحظات الأساسية التقنية (متاحة على الموقع الإلكتروني: www.fao.org/publication/sofi/en/).

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٢

نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية، من ١٩٦٩–١٩٧١ إلى ٢٠١٠

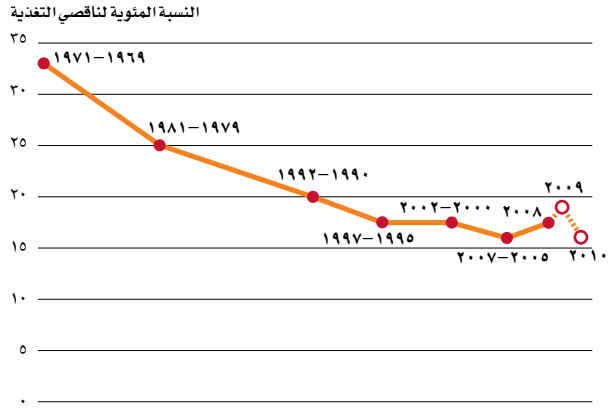

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٣

من المتوقع أن يُستأنف النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٠، خاصة في البلدان النامية

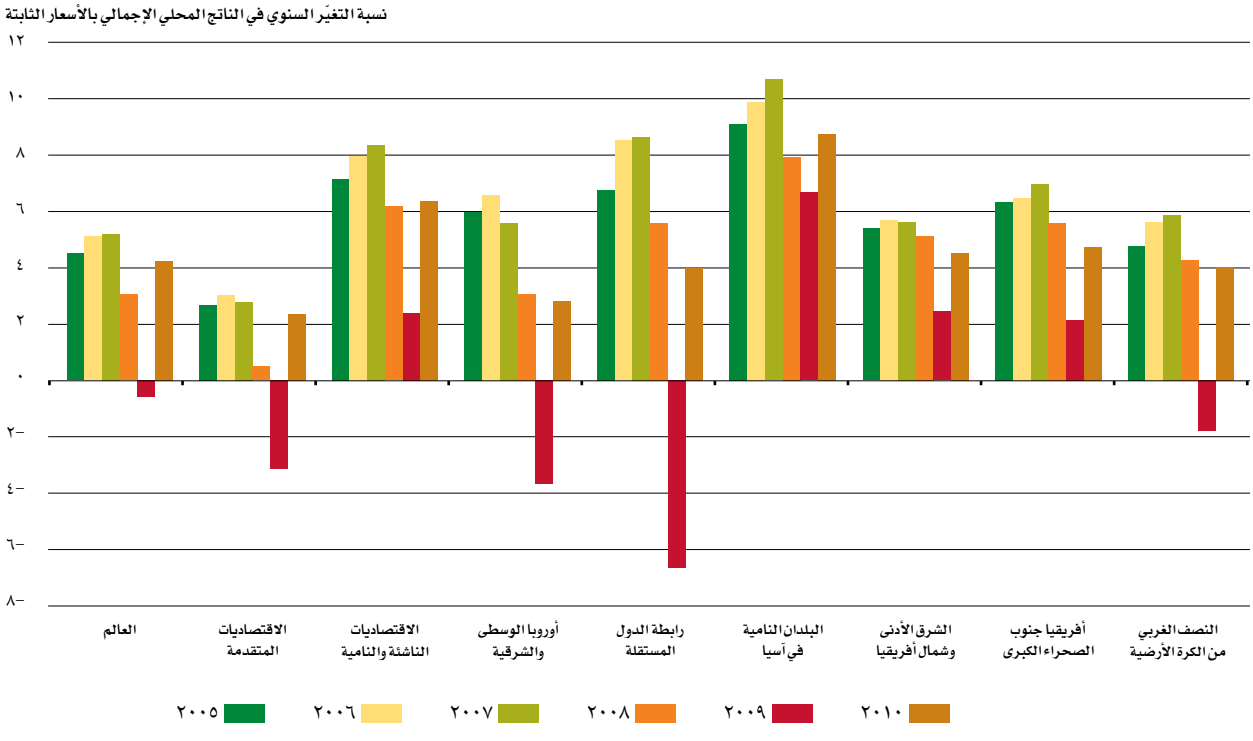

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات توقعات الاقتصاد العالمي، أبريل/نيسان ٢٠١٠.

مما ينمو في البلدان المتقدمة (الشكل ٣). وتفيد تقديرات البنك الدولي أنّ تدفقات رأس المال من القطاع الخاص إلى البلدان النامية تتزايد أيضاً بسرعة أكبر مما كان متوقعاً أصلاً.[٢] وبموازاة ذلك، هبطت الأسعار الدولية للحبوب في الأشهر الأخيرة إلى ما دون مستويات الذروة التي كانت قد بلغتها مؤخراً، مما يدلّ على وجود إمدادات عالمية وفيرة من الحبوب في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ واحتمالات تسجيل محاصيل كبرى في عام ٢٠١٠ (الشكل ٤). ومع ذلك، ما زالت أسعار المواد الغذائية في معظم بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض أعلى من مستواها قبل الأزمة الذي كانت قد بلغته في أوائل سنة ٢٠٠٨، مما يؤثر سلباً على إمكانية حصول السكان المعرضين لنقص التغذية على الغذاء.[٣]

ويُبرز تحليل الجوع أثناء الأزمة وحقبة الانتعاش إمكانية تعرُّض بلدان فقيرة كثيرة للصدمات الاقتصادية. فعدم وجود آليات ملائمة للتعامل مع الصدمات أو لحماية أشد السكان ضعفاً من تأثيراتها يُسفر عن اضطرابات كبرى في معدلات الجوع في أعقاب الأزمات. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم افتراض أن جميع تأثيرات الأزمات على الجوع تختفي بمجرّد انتهاء الأزمة. فالأسر الضعيفة تتصدى للصدمات من خلال بيع ما تملكه من أصول، وهي أصول من الصعوبة بمكان إعادة بنائها، فضلاً عن الحدّ من استهلاكها للأغذية من حيث كميّتها ونوعيتها، وخفض إنفاقها على الصحة والتعليم – وهذه كلها آليات تأقلم قد تؤثر سلباً في الأجل الطويل على نوعية الحياة وسُبل المعيشة.

الشكل ٤

لا تزال أسعار الأغذية دون مستوى الذروة الذي بلغته في عام ٢٠٠٨ ولكنها لا تزال أعلى من مستوياتها ما قبل الأزمة في كثير من البلدان النامية

الأسعار الدولية للحبوب (المتوسط الشهري لخط الأساس: دولار أمريكي/طن)

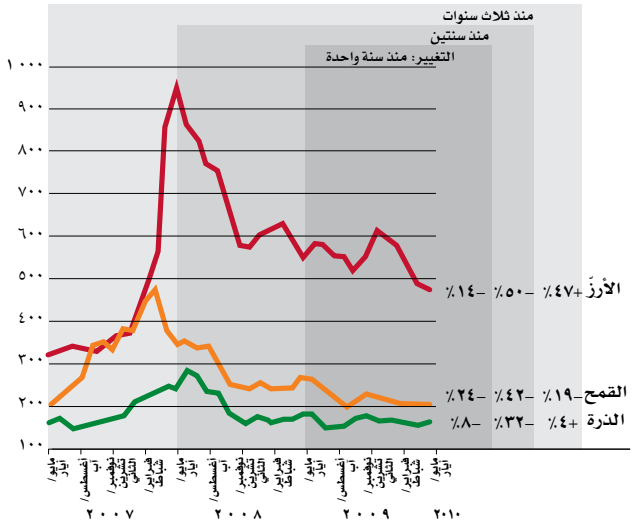

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠. التوقعات الخاصة بالمحاصيل وحالة الأغذية، العدد ٢ (مايو/أيار)، روما.

نقص التغذية بحسب الأقاليم

تعيش غالبية ناقصي التغذية في العالم في بلدان نامية. ويعيش ثلثا هؤلاء في سبعة بلدان فقط (إثيوبيا وإندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصين والهند) فيما يعيش أكثر من ٤٠ في المائة في الصين والهند وحدهما.

وتشير الإسقاطات المتعلقة بسنة ٢٠١٠ إلى أنّ عدد ناقصي التغذية سينخفض في كل الأقاليم النامية، على الرغم من تفاوت الوتيرة. وما زال إقليم آسيا والمحيط الهادئ (الشكل ٥) هو الإقليم الذي يوجد فيه القسم الأكبر من ناقصي التغذية؛ ولكنّ هذا الإقليم يسجّل أيضاً القسم الأكبر من التحسّن العالمي المتوقع في سنة ٢٠١٠ (الشكل ٦)[٤]، وذلك بفضل انخفاض عدد ناقصي التغذية فيه بنسبة ١٢ في المائة من ٦٥٨ مليوناً في سنة ٢٠٠٩ إلى ٥٧٨ مليوناً.

وفي حين أنّ الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية يتمثّل في تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف، يسعى الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تخفيض نسبة هؤلاء إلى النصف. ولما كان عدد سكان العالم ما زال آخذاً في التزايد (وإن بوتيرة أقلّ مقارنة بالعقود الأخيرة)، فإنّ ثبات عدد الجياع يمثل هبوطاً في نسبة الجياع. وفي حقيقة الأمر، شهدت البلدان النامية مجتمعةً انتكاسة عامة من حيث هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية (من ٨٢٧ مليون شخص كانوا يعانون من نقص التغذية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٩٠٦ مليوناً في سنة ٢٠١٠)، بينما تحقّق بعض التقدم صوب الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية (حيث انحسر انتشار الجوع من ٢٠ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ١٦ في المائة في سنة ٢٠١٠).

الشكل ٥

نقص التغذية في عام ٢٠١٠، حسب الإقليم (بالملايين)

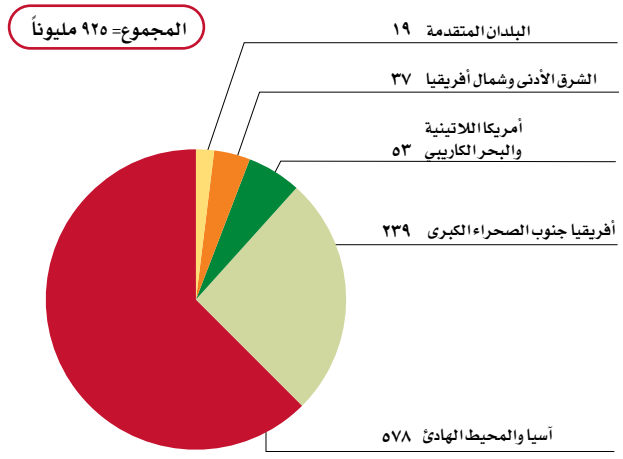

ملاحظة: جميع الأرقام مقرّبة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وما زالت نسبة ناقصي التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي الأعلى، حيث بلغت ٣٠ في المائة في سنة ٢٠١٠ (الشكل ٧)، ولكن يلاحظ وجود تباين كبير على المستوى القطري. ففي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (وهي أحدث فترة تتوافر بيانات كاملة عنها)، كانت الكونغو وغانا ومالي ونيجيريا قد حققت بالفعل الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وكانت إثيوبيا وغيرها قد شارفت على تحقيقه؛ ولكن نسبة ناقصي التغذية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتفعت إلى ٦٩ في المائة (بعد أن كانت ٢٦ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢). وفي آسيا، كانت أرمينيا وميانمار وفييت نام قد حققت بالفعل الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وكانت الصين وغيرها قد شارفت على تحقيقه؛ أما في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فقد كانت غيانا وجامايكا ونيكاراغوا قد حققت بالفعل الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وكانت البرازيل وغيرها تقترب من الخفض المستهدف. (يقدم الجدول ١ في الملحق الفني مزيداً من التفاصيل عن الإحصاءات على المستوى القطري).

الشكل ٦

الاتجاهات الإقليمية في عدد ناقصي التغذية، من ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠١٠

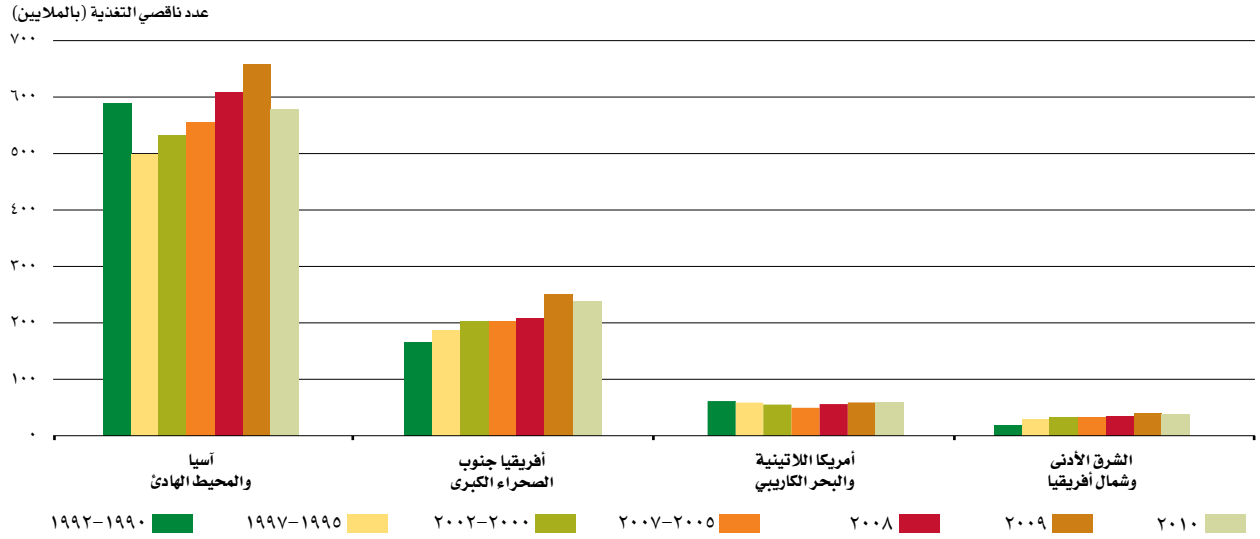

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٧

الاتجاهات الإقليمية في نسبة ناقصي التغذية، من ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠١٠

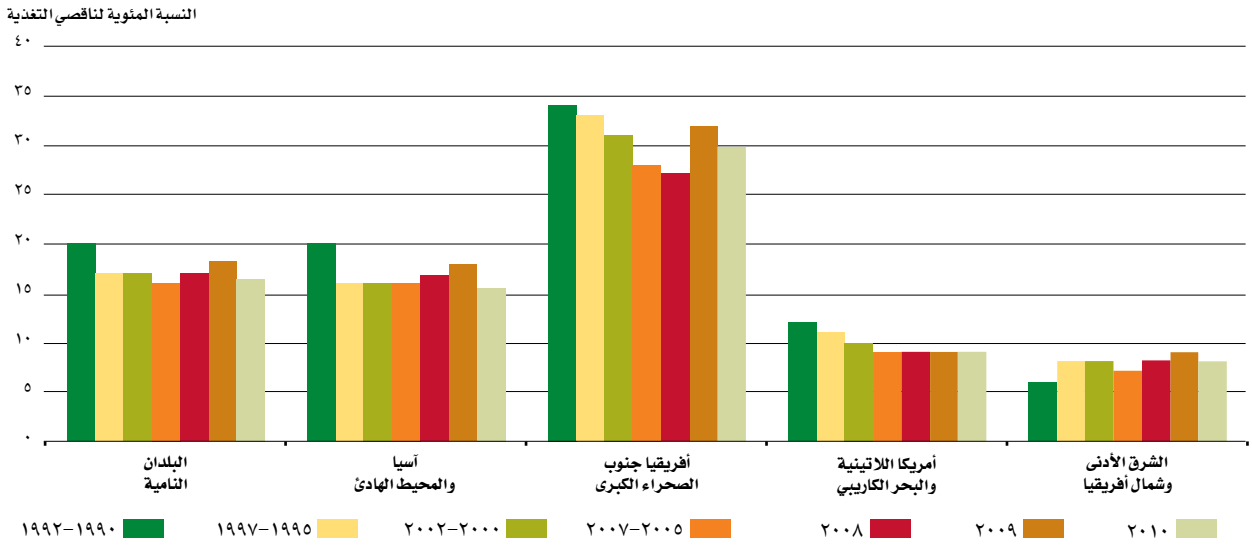

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.